على انه ادعى على ان الحكم فى المسئله التى بوب عليها ما بوب به
فيحتاج الى مستدل لصحه دعواه والاستدلال انما ينبغى ان يكون بما
يصلح ان يحتج به فاما من يصنف على المسانيد فان ظاهر قصده
جمع حديث كل صحابي على حده سوا كان يصلح للاحتجاج به املا
وهذا ظاهر من اصل الوضع بلا شك لكن جماعة من المصنفين فى
كل من الصنفين خالف اصل موضوعه فانحط او ارتفع فان
بعض من صنف الابواب قد اخرج فيها الاحاديث الضعيفه
بل والباطله اما الذهول عن ضعفها واما لقله معرفه بالنقد
وبعض من صنف على المسانيد انتقى احاديث كل صحابي فاخرج
اصح ما وجد من حديثه كما روينا عن اسحق بن راهويه انه انتقى
فى مسنده اصح ما وجد من حديث كل صحابي الا ان لا يجد ذلك
المتن الا من تلك الطريق فانه يخرجه ونحى بقي بن مخلد فى
مسنده نحو ذلك وكذا صنع ابو بكر البزار قريبا من ذلك
وقد صرح ببعض ذلك فى عده مواضع من مسنده فيخرج الاسناد
الذى فيه مقال ويذكر علته ويعتذر عن تخريجه بانه لم يعرفه الا
من ذلك الوجه وللامام احمد فقد صنف ابو موسى المدينى جزا كبيرا
ذكر فيه ادلة كثيرة تقتضي ان احمد انتقى مسنده وانه كله صحيح عنده
وان ما اخرجه فيه عن الضعفا انما هو فى المتابعات وان كان ابو موسى
قد ينازع فى بعض ذلك لكنه لا يشك مصنف ان مسنده انقى
احاديث واتقن رجالا من غيره وهذا يدل على انه انتخبه ويويده
هذا ما حكيه ابنه عبد الله انه كان يضرب على بعض
الاحاديث التى يستنكرها وروى ابو موسى فى هذا الكتاب
من طريق حنبل بن اسحق قال جمعنا احمد انا وابناه عبد الله و
صالح وقال انتقيته من اكثر من سبعمايه الف وخمسين
الفا فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله صلعم فارجعوا اليه
فان وجدتموه والا فليس بحجة وهذا صريح فيما قلناه انه انتقاه ولو
وقعت فيه الاحاديث الضعيفه والمنكره فلا يمنع ذلك صحه
هذه الدعوى لان هذه امور نسبيه بل هذا كاف فيما قلناه انه لم يكن
مطلق جمع حديث كل صحابي وظاهر كلام المص ان الاحاديث التى فى
الكتب الخمسه وغيرها يحتج بها جميعها وليس كذلك فان فيها شيا
كثيرا لا يصلح للاحتجاج به بل وفيها ما لا يصلح للاستشهاد به من

حديث

حديث المتروكين وليست الاحاديث الزائده فى مسند احمد على
ما فى الصحيحين باكثر ضعفا من الاحاديث الزائده على الصحيحين
من سنن ابى داود وجامع الترمذى واذا تقرر هذا فسبيل من اراد ان يحتج
بحديث من السنن او باحاديث من المسانيد واحد اذ جميع ذلك لم يشترط من
جمعه الصحة ولا الحسن خاصه فهذا المحتج ان كان متاهلا لمعرفه الصحيح من
غيره فليس له ان يحتج بحديث من السنن من غير ان ينظر فى اتصال اسناده وحال
رواته كما انه ليس له ان يحتج بحديث من المسانيد حتى يحيط علما بذلك وان كان
غير متاهل لدرك ذلك فسبيله ان ينظر فى الحديث ان كان قد خرج فى الصحيحين
او صرح احد من الايمه بصحته فله ان يقلد فى ذلك وان لم يجد احدا صححه ولا
حسنه فما له ان يقدم على الاحتجاج به فيكون كحاطب ليل فلعله يحتج بالباطل
وهو لا يشعر ولم ار للمص سلفا في ان جميع ما صنف على الابواب يحتج به مطلقا
ولو كان اقتصر على الكتب الخمسه لكان اقرب من حيث الاغلب لكنه قال
مع ذلك وما جرا مجراها فدخل فى عبارته غيرها من الكتب المصنفه على الابواب
كسنن ابن ماجه بل ومصنف ابن ابى شيبه وعبد الرزاق وغيرهم فعليه فى
اطلاق ذلك من التعقب ما اوردناه والله اعلم قوله لانسلم
ان احمد اشترط الصحه فى كتابه اقول حرف الجواب ان المراد بالصحه
ماذا ان قيل باعتبار الشرايط التى تقدم ذكرها فلا يمكن دعوى ذلك فى المسند
مع ما فيه من الاحاديث المعلله والمضعفه وان قيل باعتبار ما يراه احمد من
التمسك بالاحاديث ولو كانت ضعيفه ما لم يكن ضعفها شديدا كما تقدم
فى الكلام على ابى داود فهذا يمكن دعواه قوله على ان ثمه احاديث
صحيحه مخرجه فى الصحيح وليست فى مسند احمد اقول اجاب بعضهم عن هذا
بان الاحاديث الصحيحه التى خلا عنها المسند لابد ان يكون لها فيه اصول
او نظاير او شواهد او ما يقوم مقامها قلت وعلى هذا انما يتم النقض
ان لو وجد حديث محكوم بصحته سالم من التعليل ليس هو فى المسند
والا فلا والله اعلم قوله بل فيه اى المسند احاديث
موضوعه وقد جمعتها فى جزء اقول ذكر الشيخ تقي الدين ابن تيميه
ان اصل هذه القصه ان الحافظين ابا العلا الهمدانى وابا الفرج ابن
الجوزى سيلا هل فى المسند احاديث موضوعه ام لا فانكر ذلك
ابو العلا اشد الانكار واثبت ذلك ابو الفرج وبين ما فيه بحسب
ما ظهر له قلت ثم انتدب ابو موسى المدينى فانتصر لشيخه ابى
العلا الهمدانى والجزء الذى اشار اليه شيخنا واما الجزء المذكور فهو
مشتمل على تسعه احاديث وهى السبعه التى ساقها الشيخ هنا من المسند
والحديثان المساقان من زيادات عبد الله والتاسع حديث ابن عمر
مثل حديث انس فيمن عمر اربعين سنه والحكم على الاحاديث